# إشكالية الميزة النسبية في الاقتصاد الجزائري

# The problem of comparative advantage in the Algerian economy

يحياوي لخضر (أستاذ محاضر قسم ا)[1*]

[1] المركز الجامعي بلحاج بوشعيب لعين تموشنت(الجزائر)، lakhdar81@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/08/24 تاريخ القبول: 2020/11/05 تاريخ النشر: 2020/12/24

**الملخص:**

يهدف البحث إلى تحديد الميزة النسبية في الاقتصاد الجزائري بالاعتماد على المعلومات التي تم حصول عليها باستعانة بمراجع والمقابلة وتم تحليل المعلومات وفق مراحل الذي مر بها الاقتصاد الوطني عبر التاريخ ، وقد أوضحت النتائج بان الميزة النسبية بالنسبة لجزائر تتمثل في القطاع الزراعي والصناعة التحويلية والصناعة الخفيفة التي همشت بعد الاستقلال ويجب إعطائها الأولويات في السياسات الاقتصادية الوطنية بالإضافة إلى إعادة تنظيم القطاع الخاص بما يحقق المنفعة العامة وتنظيم المعاملات التجارية الخارجية وفق الميزة النسبية وتنظيم قطاع النقل والبناء.

**الكلمات الدالة :** الميزة النسبية، الزراعة، الصناعة التحويلية، الصناعة الخفيفة.

**تصنيفات JEL: F1, F10, N17 N57, N77, Q13, Q14, Q18**

**Abstract :**

The research aims to determine the comparative advantage in the Algerian economy from the information obtained with the help of the references and the interview, the information has been analyzed according to the stages that the national economy has gone through through the 'history. After independence, it should be given priority in national economic policies, in addition to reorganizing the private sector in such a way as to benefit the public, organizing foreign trade transactions according to comparative advantage and organizing the transport and construction sector.

Keywords : Comparative advantage, Agriculture, Manufacturing industry, Light industry.

JEL Classification Codes : F1, F10, N17 N57, N77, Q13, Q14, Q18

* المؤلف المرسل.

**مقدمة :**

ارتبطت فكرة الميزة النسبية بالعالم الاقتصادي دافيد ركاردو والذي ينتمي إلى المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية والذي حاول توجيه التخصص في التجارة الدولية حسب إمكانيات الطبيعية لكل الدولة، ولقد حاول الاقتصاديين فيما بعد تفسير إمكانيات كل الدولة وتم تقسيمها إلي إمكانيات الطبيعية ( الأرض، المناخ...) و إمكانيات المكتسبة والتي تجلت في عدة النظريات منها نظرية دورة حياة المنتج ونظرية الفجوة التكنولوجية ونظرية التبادل اللامتكافئ.

وخلال العقود القليلة الماضية حاولت دول العالم تطبيق نظرية الميزة النسبية الذي يسمح بالتخصص وفق إمكانيات كل الدولة وتم تطبيقها على نطاق واسع خاصة في قروض الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي، حيث انه يفرض على الدول المقترضة تخصص في إنتاج السلع التي لها فيها الميزة النسبية، لجلب العملة الصعبة، وكون معظم هذه الدول المقترضة تنتمي إلى الدول النامية والتي لها ثروات طبيعية هائلة من المعادن فإنها أجبرت على التخصص في هذا المجال بما يخدم مصالح الشركات المتعددة الجنسيات والنظام الرأسمالي.

وبما أن الجزائر تنتمي إلى العالم النامي فقد حاولت بعد حصولها على الاستقلال السياسي سنة 1962 بناء اقتصاد قوي متنوع يعتمد على مداخيل البترولية بالعملة الصعبة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والتنمية المحلية إلا أنها تواجه بصفة دورية أزمات اقتصادية الناتجة عن ظاهرة انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق الدولية وفي كل مرة يتم اتخاذ تدابير لنهوض بالاقتصاد خارج قطاع المحروقات إلا انه بعد مدة يتم اكتشاف محدوديته.

**إشكالية الدراسة:**

سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية إيجاد حلول واقعية لنهوض بالاقتصاد الوطني وفق الأولويات والتي تتمثل في الميزة النسبية لاقتصاد الجزائري من خلال الإشكالية مفادها: هل فعلا الاقتصاد الجزائري يعمل وفق الميزة النسبية؟.

**فرضية الدراسة:**

- الاقتصاد الجزائري لا يعتمد على ميزته النسبية وفق البنية التاريخية والجغرافية.

**أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في إبراز الميزة النسبة التي يتمتع بها الاقتصاد الجزائري من خلال المحاور التالية:

- مرحلة قبل الاحتلال الفرنسي.
- مرحلة أثناء الاستعمار الفرنسي.
- مرحلة ما بعد الاستقلال الوطني.

**أهداف الدراسة:**

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تسليط الضوء على أولويات الاقتصاد الجزائري.
- التعرف على النمط الاقتصادي خلال الاستعمار الفرنسي.
- التعرف على النمط الاقتصادي بعد الاستقلال الوطني.
- البحث عن الميزة النسبية التي يتمتع بها الاقتصاد الجزائري.
- إبراز التدابير ذات طابع الأولوية حسب الميزة النسبية لاقتصاد الجزائري.

**منهج الدراسة:**

لقد تم اعتماد على المنهج الوصفي التحليلي القائم على جمع البيانات المتعلقة بموضوع البحث.

**هيكل الدراسة:**

لإجابة على إشكالية الدراسة تم تقسيم العمل إلى أربعة محاور رئيسية تتمثل في:

- المحور الأول: مفاهيم حول الميزة النسبية
- المحور الثاني: نظرة عامة على الاقتصاد الجزائري وفق الميزة النسبية
- المحور الثالث: معوقات الحقيقة لإقلاع الاقتصاد الجزائري
- المحور الرابع: التدابير الاقتصادية ذات الطابع الأولوية حسب الميزة النسبية

**المحور الأول: مفاهيم حول الميزة النسبية**

**1- مفهوم نظرية الميزة النسبية:**

أول من عالج التجارة الخارجية بشكل واضح هو الاقتصادي، ديفيد ريكاردو من خلال نظريته المسماة بالمزايا النسبية معتمدا على مبدأ أن تكلفة العمل هي مصدر القيمة للتبادل الداخلي وامتد بهذه النظرية للتبادل الخارجي ( احمد كواز، ص:03). وبنى ريكاردو نظريته في الميزات على عدد من الأسس منها سيادة المنافسة التامة في الأسواق الداخلية والخارجية والتشغيل الكامل لكافة عناصر الإنتاج ، وحرية انتقال عناصر الإنتاج داخليا( محمد دياب، ص:99). وقد اعتمد في توضيح نظريته على مثال التبادل التجاري بين دولتين ( بريطانيا، برتغال) وفي سلعتين ( النسيج والعصير) حيث يتفاوت استخدام عنصر العمل في كلا الدولتين في إنتاج هاتين السلعتين، فان بإمكان الدولة الاستفادة من التصدير السلعة التي تخفض كلفتها النسبية والحصول مقابل ذلك على قدر اكبر من السلعة الأخرى من الدول الأخرى التي تنخفض نسبة كلفتها لديها (احمد كواز، ص:04). ولفهم الميزة النسبية فالأفضل أن يتم توضيحها من خلال المثال التالي:

**الجدول رقم 01: كمية العمل اللازمة لإنتاج وحدة من كل سلعتين**

| السلعة / الدولة | وحدة من النسيج | وحدة من القمح |
|---|---|---|
| A | 100 ساعة عمل | 120 ساعة عمل |
| B | 90 ساعة عمل | 80 ساعة عمل |

**المصدر**: زايري بلقاسم، (2006)، ص:62

**تحليل الجدول:**

يمكن توضيح ذالك بمقارنة التكلفة النسبية لإنتاج السلعتين في إحدى الدولتين، مع التكلفة النسبية لإنتاجها في الدولة الأخرى (محمد دياب، ص ص: 100-101):

**في الدولة B:** $\frac{\text{تكلفة إنتاج القمح}}{\text{تكلفة إنتاج النسيج}} = \frac{\text{80 ساعة عمل}}{\text{90 سلعة عمل}} = 0.89$

أي أن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من القمح تعادل 0.89 من تكلفة وحدة واحدة من النسيج.

**في الدولة A:** $\frac{\text{تكلفة إنتاج القمح}}{\text{تكلفة إنتاج النسيج}} = \frac{\text{120 ساعة عمل}}{\text{100 سلعة عمل}} = 1.2$

أي تكلفة إنتاج وحدة واحدة من القمح تعادل تكلفة إنتاج 1.2 وحدة من النسيج.

وبناء على ذالك، تكون تكلفة إنتاج القمح بالنسبة إلى النسيج في الدولة B أقل مما في الدولة A ($0.88 < 1.2$)، ومن ثم يكون من مصلحة الدولة B أن تتخصص في إنتاج القمح لأنها تنتجه بتكلفة أقل من تكلفة إنتاجه في الدولة A.

وبطريقة نفسها يمكن توضيح أن من مصلحة الدولة A أن تتخصص في إنتاج النسيج، لأنها تنتجها بتكلفة نسبية اقل من تكلفتها النسبية في الدولة B.

**في B:** $\frac{\text{تكلفة إنتاج النسيج}}{\text{تكلفة إنتاج القمح}} = \frac{\text{90 ساعة عمل}}{\text{80 سلعة عمل}} = 1.12$

أي أن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من النسيج في B تعادل تكلفة إنتاج 1.12 وحدة من القمح في البلد نفسه.

**في A :** $\frac{\text{تكلفة إنتاج النسيج}}{\text{تكلفة إنتاج القمح}} = \frac{\text{100 ساعة عمل}}{\text{120 سلعة عمل}} = 0.83$

أي أن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من النسيج في الدولة A تعادل 0.83 من تكلفة إنتاج وحدة واحدة من القمح في البلد نفسه.

وعند المقارنة بين البلدين يتبين أن تكلفة إنتاج النسيج بالنسبة إلى إنتاج القمح في A، أقل مما هي في B (0.83 < 1.12). ولذا من مصلحة A أن تتخصص في إنتاج النسيج.

وحسب المثال السابق، يكون لدولة A ميزة نسبية في تكلفة إنتاج سلعة النسيج وأن لدولة B ميزة نسبية في إنتاج سلعة القمح، فلو قامت التجارة الدولية بينهما وتخصصت الدولة B في إنتاج سلعة القمح وتخصصت الدولة A في إنتاج النسيج.

كما أدت التغيرات في الاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، إلى ظهور عدد من العوامل التي لا تندرج في سياق النظرية الكلاسيكية للميزات النسبية. إن هذه العوامل الجديدة لا تنفي النظرية الكلاسيكية، بقدر ما تعكس الحقائق الجديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية، من بين النظريات المعاصرة بشان التجارة الدولية نجد نظرية الفجوة التكنولوجية، نظرية دورة الحياة السلعة، نظرية، نظرية تأثير حجم الإنتاج، نظرية المنافسة، نظرية التبادل اللامتكافئ (محمد دياب، ص:124).

**2- مصادر وجود الميزة النسبية:**

والتي يمكن تصنيفها إلى قسمين:( الباحثون السوريون، الميزة النسبية الجزء الثاني)

**أولا- على مستوى الأفراد:** تتولد الميزة النسبية في بعض الأحيان عند الفرد نتيجة وجود موهبة لديه مثل موهبة فريدة في برمجة الحواسيب أو موهبة في اكتشاف اعطاب السيارات، لكن في اغلب الحالات تتولد الميزة النسبية نتيجة المستوى التعليم أو التدريب أو الخبرة.

**ثانيا- على مستوى الدول:** قد تمتلك الدولة ميزة نسبية نتيجة الاختلاف عن الدول الأخرى في حجم الموارد الطبيعية المتاحة أو نتيجة اختلاف ثقافي أو اجتماعي.

**المحور الثاني :نظرة عامة على الاقتصاد الجزائري وفق الميزة النسبية**

**1- مرحلة ما قبل الاحتلال الفرنسي:**

عند تحليل الاقتصاد الجزائري يستوجب علينا توقف عند مرحلة ما قبل الاستعمار، فقد كان المجتمع الجزائري مجتمعا فلاحيا، بحيث يقد بعض المؤرخين نسبة سكان الأرياف بأكثر من 90% ، مما سمح بالإنتاج المنتجات الزراعية على نطاق واسع ومتنوع بين الحبوب والخضر والفواكه وزيت زيتون والتمور والقطن وتربية المواشي والصناعة الغذائية مثل الطواحين ومعاصر الزيتون وصناعة السفن ومحاصيل صناعية مثل التبغ وكان يصدر إلى الخارج.(صالح عابد،2012،ص ص:335-337)

**2- مرحلة الاستعمار:**

أدرك الاستعمار الفرنسي الميزة النسبية للاقتصاد الجزائري الذي اكتشفه طيلة 132 سنة من الاحتلال الذي يتمثل أساسا في الزراعة والصناعة الغذائية والمحاصيل الصناعية، فوجهه لخدمة الاقتصاد الفرنسي من خلال تكثيف الزراعة التصديرية، حيث تم تغير النمط الزراعي لصالح الاقتصاد الفرنسي فتم زراعة الكروم على نطاق واسع لنقل محاصيله إلى السوق الفرنسي (ايف دوتته،2017) ، كما اهتم المستوطنين الفرنسيون بزراعة الخضروات وإنتاج الحبوب بمختلف أنواعه حسب حاجيات فرنسا بالإضافة إلى الثروة الحيوانية و إنتاج أراضي الغابات التي كانت غنية بأشجار البلوط والفلين والأرز والصنوبر مما سمح بزيادة إنتاج الأخشاب الموجه إلى فرنسا والصناعة الاستخراجية ( الحديد، الزنك ، الرصاص، الفحم، الفوسفات، النفط). (أسامة صاحب منعم، ص ص:225-228)

**3- مرحلة الاستقلال:**

شهد الاقتصاد الجزائري مرحلة جديدة من التحول الذي صاحب الاستقلال السياسي فتوجهت الجزائر إلى انتهاج سياسات تنموية تعتمد على النظام الاشتراكي واستعمالها المؤسسات الاقتصادية العمومية لتنفيذ سياساتها وإنشاء المزارع الضخمة بعد تأميمها (كربالي عبد القادر ،2005، ص:02)، ووضع مخططات التنموية امتدت إلى غاية 1979، حيث شهدت هذه المرحلة ثلاثة مخططات تنموية، وتسمت هذه المخططات بتزايد تدخل الدولة في جميع نواحي الحياة الاقتصادية (عبد الجليل هجيرة،2017،ص:58) ، ثم عرفت الجزائر مرحلة الإصلاحات الكبرى (1980 – 1989) وما ميز هذه الفترة هو الانخفاض الحاد في المداخيل من العملة الصعبة وتقليص الاستثمارات الصناعية، ثم مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والتصحيح الهيكلي بمرافقة صندوق النقد الدولي (1989-1991) ( ساعد محمد،2018، ص ص:35-45) ، وعرفت الجزائر أربعة برامج متتالية برعاية صندوق النقد الدولي تم إبرامها في ظروف اجتماعية وسياسية واقتصادية صعبة (نعمان سعيدي، 2011 ، ص:274) ورغم تخلص الجزائر من مديونية الخارجية إلا أنها لازالت إلى يومنا هذا تعاني من آثار الوصفات التي فرضها صندوق النقد الدولي في المراحل السابقة على الاقتصاد الجزائري.

**المحور الثالث: معوقات الحقيقة لإقلاع الاقتصاد الجزائري**

**1- صندوق النقد الدولي والميزة النسبية لاقتصاد الجزائري:**

ارتبط الاقتصاد الجزائري خلال فترة التسعينات بالسياسات صندوق النقد الدولي ، حيث أن هذه الأخيرة تطبق نفس الوصفات الإصلاحية على جميع الدول النامية حسب النظرية الميزة النسبة ، لصالح الشركات المتعددة الجنسيات خاصة والدول المتقدمة عامة وفق رؤية المؤلف ، وتتمثل هذه الإجراءات في الأتي(أسماء محمد أبو النور عفيفي والآخرون،2017):

- تخفيض القيمة العملة المحلية.
- إلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي أو تقليصها إلى أدنى المستوى.
- تحرير عملية الاستيراد من القيود المفروضة عليها.

- تحسين شروط الاقتراض الخارجي.
- زيادة الضرائب وتقليل الإنفاق العام لتخفيض العجز الحاصل في الموازنة العامة.
- حرية تحويل الأرباح إلى الخارج.
- تقليص نمو القطاع العام وتشجيع آليات الخوصصة.
- تحرير الأسعار الداخلية وتوقيف إعانات الخاصة بتشجيع الإنتاج المحلي.

وعليه يمكن تأكيد حسب المؤلف على أن سياسات صندوق النقد الدولي تعتمد على القطاع المحروقات على حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى، فالجزائر خلال فترة تعاملها مع الصندوق النقد الدولي كثفت من صادرات المحروقات لجلب العملة الصعبة وإعادة إنفاقه عبر الواردات لتلبية الحاجيات الوطنية.

**2- تحول نحو اقتصاد السوق:**

إن التوجه الجزائر بعد سنة 1990 لبناء اقتصاد يعتمد على آليات السوق والانسحاب التدريجي للدولة من الإنتاج المباشر للمواد والخدمات عبر الإطار التشريعي وما تضمنه من ضمانات وتشجيع للقطاع الخاص ( عبد الرزاق مولاي لخضر،2010، ص:82)، وقد أكد سيد رئيس جمهورية عبد المجيد تبون في 2020/08/18 خلال ندوة إنعاش الاقتصادي أن اقتصاد وطني منذ الانفتاح أصبح يتكون من أكثر من 80% من الشركات الخاصة، وتم تأكيد أن معظم المواد الأولية لمختلف الأنشطة الإنتاجية مثل الكهرومنزلية مرتبطة بالواردات رغم الإمكانيات البشرية والمادية المتوفرة محليا.

**3- الانفتاح التجاري:**

إن تحليل التجربة الجزائرية في مجال تنظيم التجارة الخارجية تكشف لنا عن وجود منهجين متناقضين لتنظيم هذا القطاع ، المنهج الأول ويتبنى منهج الاحتكار ومنهج الثاني يتنازل عن هذا الاحتكار لفائدة الخواص وقد أنتج هذين المنهجين ترسانة متناقضة كانت السبب الرئيسي في شيوع المضاربة والفساد (عبابو طيب، 2014، ص:138).

ومما يلاحظه انه بعد تبني السلطات العمومية المتعاقبة لسياسات الانفتاح التجاري أدى إلى زيادة الواردات مقابل تراجع الإنتاج الوطني، حيث ارتفعت الواردات من السلع من 37.4 مليار دولار في 2009 إلى 59.7 مليار دولار في 2014، وقد أدى هذا الارتفاع القوي للواردات من السلع في 2014، إلى أول عجز منذ أوائل سنة 2000 في حساب جاري ، على الرغم من مستوى عالي لأسعار البترول قارب 100 دولار للبرميل (بنك الجزائر،2018،ص:40).

وعند تحليل هيكل الواردات الجزائرية نرى أنها في ارتفاع مستمر مع ارتباطها كليا مع صادرات البترولية فمثلا في سنة 2017 حسب الشكل رقم 01 نلاحظ توزيع الواردات على مختلف قطاعات اقتصادية، احتلت المنتجات الطاقوية المرتبة الأولى بنسبة تقدر بـ 27.29% ثم المنتجات الاستهلاكية غير غذائية المرتبة الثانية بنسبة تقدر ب 16.60% .

وعليه يمكن استنتاج أن اقتصاد جزائري هش يعتمد على صادرات المحروقات والواردات لتلبية مختلف حاجيات الوطنية برغم من توفر الإمكانيات هائلة لتقليص جزء الأكبر من الواردات التي لها فيها الميزة النسبية كزراعة وصناعة غذائية والصناعة الاستخراجية.

**الشكل رقم 01: هيكل الواردات حسب المنتجات لسنة 2017**

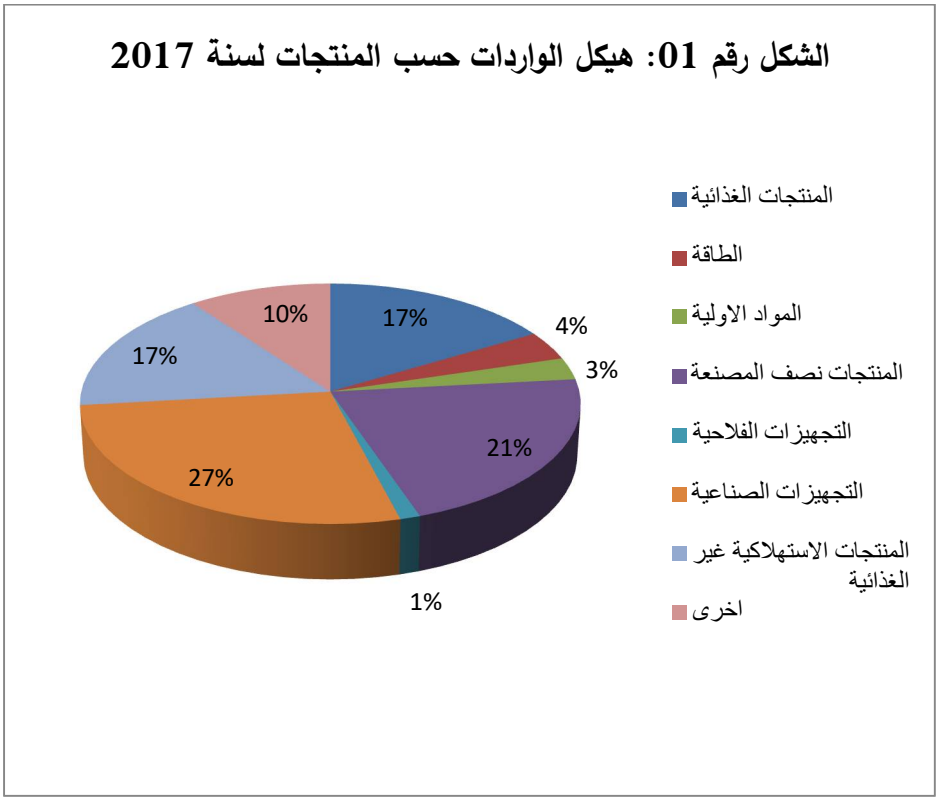


**المصدر**: بنك الجزائر، 2018، ص:42

وتمثل المحروقات أساس الصادرات الجزائرية إلى الخارج، حيث بلغت سنة 2018 نسبة 93.13 من القيمة الإجمالية للصادرات، أما بالنسبة للصادرات خارج المحروقات وخلال نفس السنة بلغت 6.87 من القيمة الإجمالية أي ما يعادل 2.83 مليار دولار. ( الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تطور التجارة الخارجية،2018)

والمنتجات التي يتم تصديرها خارج المحروقات تتكون أساسا خلال سنة 2018 وفق البيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حول تطور التجارة الخارجية:

- المنتجات النصف مصنعة التي تمثل حصة 5.45 من الحجم الإجمالي للصادرات
- المواد الغذائية التي تمثل حصة 0.91
- سلع المعدات الصناعية التي تمثل حصة0.22
- المواد الخام والسلع الاستهلاكية غير الغذائية تقدر على التوالي بـ 0.22 و 0.88

**المحور الرابع: التدابير الاقتصادية ذات الطابع الأولوية حسب الميزة النسبية**

المتتبع لطبيعة الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال يقف عند نقطتين مهمتين حسب المؤلف هما كل التدابير الاقتصادية بنية على عائدات المحروقات و عدم قدرة الاقتصاد الجزائري التكيف مع المخططات التنمية خاصة فترة الثمانينات التي كان لها اثر جد سلبي على التدابير الاقتصادية اللاحقة، وقبل فهم أي تدابير الاقتصادية التي لها الأولوية في معالجتها نطرح السؤال التالي: هل فعلا الجزائر تخلصت من النظام الاشتراكي؟، والإجابة تكمن في تحليل قطاع التجارة الخارجية منذ فترة التحول الاقتصادي التي شاهدته الجزائر فمعظم الإحصاءات الرسمية التي يتم تقديمها في هذا المجال تؤكد أن القطاع الخاص حل محل المؤسسات الاقتصادية العمومية في المعاملات التجارية الخارجية (الواردات) والذي يعتمد على الجباية البترولية من العملة الصعبة وعليه لا نستطيع الجزم أن الاقتصاد الجزائري توجه فعليا إلى اقتصاد السوق وتخلص من النظام الاشتراكي.

وانطلاقا من ما سبق يمكن تأكيد على أن الجزائر تستطيع استفادة من تجارب دول جنوب شرق آسيا خاصة ماليزيا وفيتنام والصين مع تكييف هذه التدابير وفق خصوصية الاقتصاد الوطني، والتي يجب أن تنطلق من فكرة أساسية وهي إحلال الواردات أولا لتقليص النفقات العملة الصعبة، فحسب خطاب السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون 2020/08/18 خلال ندوة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي فان الاستيراد العشوائي قضى على الإنتاج الوطني مثل الإنتاج الزراعي والصناعة الغذائية، والتي يمكن استظهار المحاور الكبرى التالية التي لها الأولوية في التدابير الاقتصادية حسب رؤية المؤلف واعتمادا على الميزة النسبة للاقتصاد الجزائري:

**1- القطاع الزراعي والثروة الحيوانية:**

إن النظام الغذائي في الجزائر متعدد ومتنوع بسب الموقع الجغرافي حيث تحتل الحبوب مكانا استراتجيا في الاقتصاد الوطني، فحسب الشكل رقم 02 ، خلال فترتين 2000-2009 و 2010-2017، احتلت مساحة الحبوب معدل السنوي يبلغ 40% من المساحة المقيدة، وتقدر المساحة المزروعة بالحبوب خلال سنوات 2000-2009 بحوالي 3200930 هكتار ، ومعظم هذه المساحة وفق احصاءيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية يتم زراعتها القمح والشعير بنسبة 74% من إجمالي مساحة الحبوب.

ويقدر إنتاج الحبوب 2010-2017 بنحو 42.2 مليون قنطار بزيادة قدرها 26% مقارنتا بالفترة 2000-2009، ويتكون الإنتاج أساسا من القمح الصلب والشعير ، والذي يمثل على التوالي 51% و29% من معدل إنتاج الحبوب 2010-2017.

**الشكل رقم02 : إنتاج الغذاء في الجزائر بالقنطار**

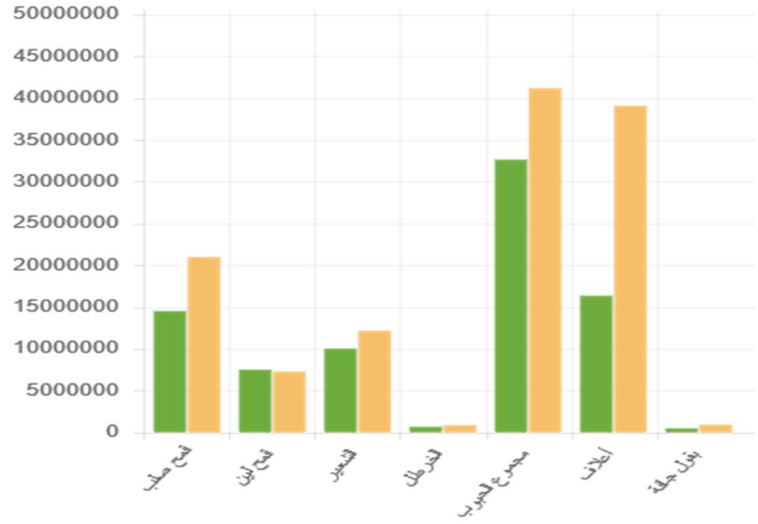


**المصدر**: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، الاحصاءيات الإنتاج الزراعي

أما فيما يخص الثروة الحيوانية وحسب بيانات وزارة الفلاحة تمارس في الجزائر 5 أنواع رئيسة لتربية المواشي وهي الأبقار والأغنام والماعز والإبل والخيول. بلغ مجموع الرؤوس لجميع الأنواع خلال الفترة 2000-2009 حوالي 24.5 مليون رأس، وزاد هذا العدد إلى 33.6 مليون رأس خلال الفترة 2010-2017.

وعليه فان الاقتصاد الجزائري في الأصل يعتمد على قطاع الزراعي والثروة الحيوانية حسب البنية التاريخية، ويمكن أن يلعب هذا القطاع دورا حيويا في تقليص الواردات وتنشيط الصناعة الغذائية، ولا يمكن نهوض به دون الآليات التالية وفق استنتاجات المؤلف في هذا الميدان وهي:

- إعادة تأهيل الفلاحين مع متطلبات الزراعة الحديثة.
- دمج الثورة الحيوانية ضمن مخطط استهلاك الوطني عبر إنشاء تعاونيات اقتصادية في قطاع اللحوم المجمدة.
- خلق مجمعات مائية في جميع المناطق الزراعية.
- إنشاء شبكة وطنية متخصصة في توزيع وتخزين المنتجات الفلاحة.
- إنشاء مديريات على المستوى المحلي لإشراف على جميع مراحل الإنتاج الزراعي وفق مخطط وطني.
- توفير قاعدة بيانات لمختلف مراحل الإنتاج الزراعي في جميع المناطق الزراعية وربطها مع هيئات المشرفة على الصناعة التحويلية.
- تشجيع تربية النحل، والثروة الحيوانية وغرس الأشجار المثمرة في المناطق الجبلية والريفية.
- إنشاء مخابر متخصصة لتطوير الإنتاج الزراعي في مختلف المناطق المنتجة.
- تكوين تعاونيات وطنية لإنتاج مختلف البذور وربطها بالمخابر المتخصصة.

## 2- الصناعة التحويلية:

من خلال البيانات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري فان الصناعة الغذائية ترتكز فقط على نوعين من الإنتاج وهي التبغ والطماطم الصناعية حسب الشكل رقم03 وعند تحليل هذه المعطيات نستنتج أن الجزائر لا تستغل كامل إمكانياتها في الصناعة التحولية لمختلف المنتجات الزراعية الموسمية والغير الموسمية.

**الشكل رقم03: إنتاج الوطني لصناعة التحويلية بالقنطار**

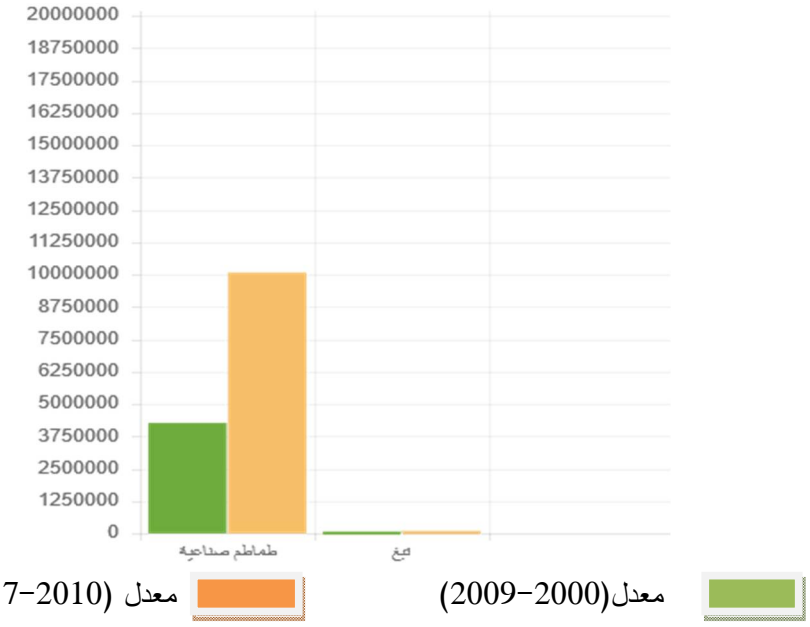


**المصدر**: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، احصاءيات الإنتاج الزراعي

ويستوجب ربط الصناعة التحويلية بالزراعة لتحويل الإنتاج الزراعي إلى المنتجات الغذائية فقد صرح السيد رئيس الجمهورية يوم 2020/08/18 خلال ندوة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي انه لا يوجد امتداد الصناعي لقطاع الزراعة ولا يتحقق ذلك وفق استنتاجات المؤلف إلا عن طريق الإجراءات التالية:

- إنشاء وحدات إنتاجية، وخلق كامل التنسيق مع القطاع الزراعي.
- توفير بنك المعلومات على المستوى المحلي لمختلف مراحل الإنتاج لجميع الوحدات وربطه بحاجيات الاستهلاكية الوطنية.
- تكوين شراكة بين القطاع العمومي والقطاع الخاص في هذا المجال.
- في حالة عدم قدرة القطاع الخاص على الدخول ضمن الإستراتجية الصناعة الغذائية يستوجب إنشاء المؤسسات الاقتصادية العمومية ذات رأس مال محدود ومنفصلة عن بعضها البعض لخلق المنافسة، في جميع المناطق الزراعية.

**3- إشكالية قطاع النقل وقطاع البناء :**

من بين القطاعات الإستراتجية التي تم تحويلها إلى قطاع الخاص منذ مطلع التسعينات نجد قطاع النقل وقطاع البناء وما صاحبهما من المشاكل الاقتصادية ويكمن الحل وفق استنتاجات المؤلف في ما يلي:

- إنشاء مؤسسات الاقتصادية العمومية في مجال البناء تكمن مهمتها بناء الهياكل القاعدية (البنية التحتية) لجميع المشاريع الوطنية ويكون دور القطاع الخاص في هذا المجال تجهيز هذه الهياكل القاعدية حسب التخصص ، أما المؤسسات الخاصة الكبرى في مجال البناء فلا يتم اخذ حصتها من هياكل القاعدية إلا عن طريق الشراكة مع مؤسسات قطاع العمومي.
- أما فيما يخص النقل البري والبحري يكمن الحل في خلق الشراكة بين القطاع الخاص والصناديق السيادية لخلق مؤسسات النقل مع إعطاء القطاع الخاص دور التسيير واكتفاء هذه الصناديق الاستثمارية بالمراقبة والمصادقة وفق حصة 49/51 لصالح الصناديق السيادية.

**4- إعادة تنظيم قطاع الخاص:**

أما فيما يخص القطاع الخاص فيستوجب إعادة تنظيمه بما يحقق المنفعة العامة والإنتاج الوطني ويتم من خلال الإجراءات التالية حسب استنتاجات المؤلف:

- منع الاحتكار السوق المحلي في وجه المنتجين الآخرين ويتم عن طريق تحديد نسبة معينة لا يمكن لأي منتج محلي تجاوزها حسب نوع الإنتاج وكل تجاوز يؤدي إلى تقسيم الشركة إلى شركتين منفصلتين.
- تكوين شبكة معطيات حول جميع مراحل الإنتاج في جميع المناطق الصناعية وربطها بالهيئات المتخصصة لوضع الاستراتجيات الوطنية وفق المنفعة العامة.
- تشجيع المؤسسات الخاصة على فتح رأس مالها في البورصة بدل توجه إلى البنوك العمومية لتمويل استثماراتها.
- ربط المخابر لمراقبة الجودة والنوعية مع جميع المناطق الصناعية.
- تقديم تمويل لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومرافقتها لمدة معينة في الأنشطة الإنتاجية والتوزيعية في قطاع النسيج والصناعة التحويلية والصناعة الخفيفة.
- اتخاذ تدابير سياسة حمائية في التجارة الخارجية لقطاعات الزراعة، النسيج والصناعة الغذائية والحرفية.

**5- قطاعات أخرى :**

يمكن لجزائر الاستفادة من طاقاتها وتقليص وارداتها وفق مبدأ إحلال الواردات والتي استنتجها المؤلف وفق الميزة النسبية لاقتصاد الجزائري و تتمثل في:

- إعادة تنظيم قطاع التجارة الخارجية وتوحيد شبابك الواردات عن طريق لجنة مشتركة لجميع القطاعات الوطنية وبنك معلومات موحد لجميع الأنشطة الإنتاجية و الإنتاج الوطني.
- تشجيع صناعة مشتقات البترولية.

- تشجيع الصناعة الصيدلانية بإشراك المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة مع حرص على رفع نسبة الإدماج المحلي.
- تثمين الطاقات البشرية الوطنية المحلية في كافة المجالات.
- فصل النشاط الموردين عن السوق الوطنية لمنع الاحتكار أي جعل نشاطهم ينحصر على الواردات فقط دون أن يكون لهم دور في التسويق المحلي، مع تحديد كمية الواردات وفق الإنتاج الوطني.
- استغلال جميع الموارد الطبيعية من خلال إدماجها في الإنتاج الوطني.
- توفير بنك المعلومات متكامل لجميع الإمكانيات والأنشطة الإنتاجية على مستوى جميع الهيئات الوطنية لوضع استراتجيات الإنتاجية والتسويقية والتخزينية.
- إعطاء الأولوية لمستثمر المحلي على المستثمر الأجنبي انطلاقا من فكرة المحافظة على العملة الصعبة خاصة في القطاعات التي لا تتطلب تكنولوجيا عالية، فالمستثمر الأجنبي بحاجة إلى تحويل أرباحه بالعملة الصعبة سنويا.

وفي الأخير حاول المؤلف من خلال المحور الرابع إعطاء الأولويات التي يمكن اعتماد عليها لنهوض بالاقتصاد الوطني انطلاقا من فكرة الميزة النسبية والقطاعات الإستراتجية التي كانت في فترة ما قبل الاستعمار ومرحلة الاستعمار، وعليه نؤكد أن التنمية خارج هذه القطاعات هو خروج عن ما يتميز به الاقتصاد الوطني عبر التاريخ.

**خاتمة:**

لقد حاولت الدراسة إظهار خصائص الاقتصاد الجزائري وفق البنية التاريخية والطبيعية، والتي تم تقسيمها إلى مرحلة ما قبل الاستعمار ومرحلة الاستعمار الفرنسي ومرحلة ما بعد الاستقلال الوطني، وتم الوقوف على أن الاقتصاد الجزائري وفق البنية التاريخية لمرحلة ما قبل وأثناء الاستعمار الفرنسي يعتمد بشكل الأساسي على القطاعات الزراعة والثروة الحيوانية والغابية والبحرية والصناعة التحويلية وقطاع النسيج والتي تم إهمالها في مرحلة ما بعد الاستقلال لصالح الميزة النسبية لقطاع المحروقات. وعليه يمكن تأكيد صحة الفرضية الدراسة التي تتمثل في أن الاقتصاد الجزائري لا يعمل وفق ميزته النسبية.

فالمشكلة الحقيقية في الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال يتمثل في عدم قدرة على ترتيب أولويات وفق مبدأ الميزة النسبية التي تتمثل في القطاع الزراعي والقطاع النسيج والصناعات الخفيفة بالإضافة إلى القطاعات الاقتصادية التي تمس حياة المواطن بصفة اليومية التي تتمثل في قطاع البناء والنقل ، فهذه القطاعات لا تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة ، وعليه يستوجب إعطائها الأولوية في التنمية المحلية ونتائجها تكون على المدى القصير والمتوسط ، أما قطاعات أخرى فيجب وضع استراتجيات طويلة مدى انطلاقا من فكرة إحلال الواردات وتقليص نفقات العملة الصعبة.

**قائمة المراجع:**


- احمد الكواز، (2009)، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد81، ص:1-22 .
- أسامة صاحب منعم، (2014)، الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830-1962، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، العراق، المجلد 3، العدد 03، ص ص:225-249 من الموقع:http://www.bcchj.com
- أسماء محمد أبو النور عفيفى، سهير رزق محمد عبد الصمد، شروق حجازى أبو عمر،هند محمد عبد القوى، هند نمر عطا بدوى(17/يونيو2017)، أثار برامج الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي في ضوء التجارب الدولية والحالة المصرية، الدراسات البحثية ، المركز الديمقراطي العربي، مصر. من الموقع https://democraticac.de/?p=47186
- ايف دوتته،(2017/11/09)، اقتصاد الجزائر المستعمرة 1830 -1954 ، الترجمة محمد رامي عبد المولى ، قسم الفكرة ، العربي السفير العربي ، بيروت. من الموقع: http://assafirarabi.com/ar/17312/2017/11/09/
- الباحثون السوريون، الميزة النسبية الجزء الثاني، تاريخ التصفح 2020/10/15. من الموقع: https://www.syr-res.com/article/16833.html
- بنك الجزائر، (2018)، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2017، الجزائر
- رئاسة الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون،(2020/08/18)، الندوة الوطنية حول الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي، المركز الدولي لمؤتمرات، الجزائر.
- زايري بلقاسم، (2006)، اقتصاديات التجارة الدولية: نماذج نظرية وتمارين، دار الاديب للنشر والتوزيع، وهران.
- ساعد محمد،(2018)، محاضرات في الاقتصاد الجزائري، جامعة ابن خلدون ، الجزائر.
- صالح عابد،( 2012 )، الجزائر خلال الحكم التركي 1515-1830، دار الهومة، الجزائر.
- عبابو طيب،(2014)، سياسات تحرير التجارة الخارجية وإدارة الصرف في الدول التحول الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص تجارة ومناجمت الدولية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم.

- عبد الجليل هجيرة ، (2017)، العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية دولية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان.
- عبد الرزاق مولاي لخضر، (2010)، العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص في الدول النامية: دراسة حالة الجزائر،مجلة الواحات للبحوث والدراسات،جامعة غرداية، العدد 9، ص ص:66-97.
- كربالي عبد القادر، (2005)، نظرة عامة عن التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضرة ، بسكرة ، العدد الثامن، ص ص:01-19
- محمد دياب، (2010)، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المهبل اللبناني، بيروت
- نعمان سعيدي، (2011)، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، دار بلقليم، دار البيضاء، الجزائر.
- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، إحصاءات، تاريخ التصفح2020/10/15 من الموقع: http://www.anagriculture2018.dz/?page_id=4608#1523152627442-5df6e753-2035
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، حصيلة التجارة الخارجية، تاريخ التصفح 2020/10/15 من الموقع: http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur